دعوات لتبني إجراءات ملائمة لاستقرار حالة الأسواق

السعودية: المنتجون مطالبون بإعادة استقرار سوق النفط

الأمير عبد العزيز بن سلمان

طلب وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان، من جميع منتجي النفط، إلى بذل كل جهد ممكن لإعادة الاستقرار للسوق النفطية.

وقال «بن سلمان»، إن إعادة الاستقرار للأسواق النفطية، «يعتبر أمرا ضروريا لتحقيق تعاف اقتصادي سريع»، في وقت تسجل فيه الأسواق تخمة في المعروض.

وزاد: «نحث أعضاء مجموعة العشرين بما فيهم المكسيك، لتبني إجراءات ملائمة لاستقرار حالة السوق النفطية، على أساس مبادئ العدل والإنصاف والشفافية والشمول».

وتابع الوزير السعودي: «بدون استثمارات كافية ومستقرة لتطوير البنية التحتية للطاقة، فإن أمن الطاقة الجماعي قد يواجه الخطر والارتباك».

وتترأس السعودية التي رتبت لاجتماع لوزراء الطاقة، الدورة الحالية لمجموعة العشرين، وتستمر حتى نوفمبر المقبل.

وتضم المجموعة كلا من: الولايات المتحدة وتركيا وكندا والمكسيك والبرازيل والأرجنتين وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا وجنوب إفريقيا والسعودية وروسيا والصين واليابان وكوريا الجنوبية والهند وإندونيسيا وأستراليا والاتحاد الأوروبي.

و قالت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) في بيان، إن الاتفاق يقضي بتنفيذ تحالف (أوبك+) خفض في إنتاج الخام بمقدار 10 ملايين برميل يوميا اعتبارا من مايو المقبل حتى نهاية يونيو 2020.

وبحسب الاتفاق، فإن خفض الإنتاج سيتراجع إلى 8 ملايين برميل يوميا، اعتبارا من يوليو حتى نهاية 2020، يتبعه خفض بمقدار 6 ملايين برميل يوميا مطلع 2021 حتى نهاية أبريل 2022.

وزادت: «تم الاتفاق على ما ورد أعلاه من قبل جميع الدول الأعضاء في أوبك والدول غير المنتجة للنفط المشاركة في إعلان التعاون، باستثناء المكسيك، ونتيجة لذلك، فإن الاتفاقية مشروطة بموافقة المكسيك».

اعتبارا من مايو المقبل حتى نهاية يونيو 2020

بوتين يرحب بإعلان «أوبك+» خفض إنتاج الخام 10 ملايين برميل

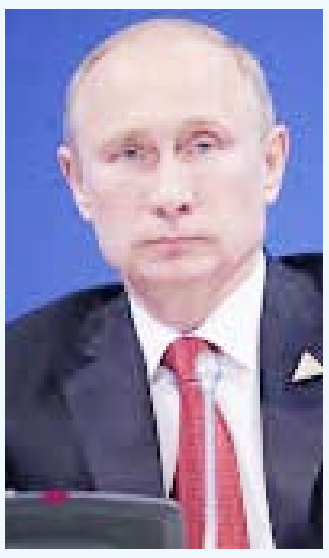
فلاديمير بوتين

رحبت روسيا، بإعلان تحالف «أوبك+» عن أكبر خفض في إنتاج النفط، أملا في إعادة الاستقرار لأسواق وأسعار الخام حول العالم.

وخرجت المنظمة في اجتماع افتراضي دام 6 ساعات، باتفاق يقضي بخفض إنتاج الخام بمقدار 10 ملايين برميل يوميا اعتبارا من مايو المقبل حتى نهاية يونيو 2020.

وقال دميتري بيسكوف، المتحدث باسم الكرملين، إن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين رحب بوثيقة «أوبك+» بشأن خفض إنتاج النفط الخام بمقدار 10 ملايين برميل يوميا.

وأضاف في تصريح صحفي، أن بوتين يقيم بشكل إيجابي الوثيقة المتفق عليها مع 22 دولة مصدرة للنفط.

وأكد أن روسيا تحتفظ بموقف يهدف إلى تطوير التعاون الدولي والتعاون بين الدول المنتجة للنفط لتحقيق الاستقرار في السوق، وخاصة في مثل هذه اللحظات الصعبة التي لم يسبق لها مثيل.

جدير بالذكر، أنه قبل تفشي كورونا، بلغ متوسط الطلب العالمي على النفط الخام 100 مليون برميل يوميا، ما يعني أن الخفض المعلن اعتبارا من مايو المقبل يشكل 10 بالمئة من الطلب اليومي.

المكسيك: أميركا ستساعدنا في خفض إنتاج النفط

رئيس المكسيك

أعلنت المكسيك، التوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة، يسمح لها بالموافقة على اتفاق بشأن خفض الإنتاج مع «أوبك» وروسيا ودول أخرى.

وقال رئيس المكسيك أندريس مانويل لوبيز أوبرادور، إنه اتفق مع نظيره الأميركي دونالد ترامب، على أن تعوض الولايات المتحدة ما لا يمكن للمكسيك إضافته للخفض المقترح خلال مباحثات أوبك.

وأضاف أنه تحدث مع ترامب ، واتفق الاثنان على أن تخفض المكسيك إنتاجها من النفط بواقع 100 ألف برميل يوميا، كما تضيف الولايات المتحدة خفضا بواقع 250 ألف برميل يوميا، لما اتفق عليه بالفعل.

يشار إلى أن المكسيك رفضت خفض 400 ألف برميل يوميا، وفق ما ذكرت وكالة أسوشييتد برس.

وقال الرئيس المكسيكي: «صمدنا للنهاية لأن زيادة إنتاج البترول كلفتنا كثيرا من الجهد».

وكان لوبيز أوبرادور قد جعل من زيادة إنتاج المكسيك من النفط وتطوير شركة النفط الوطنية المدانة بشكل كبير «بيميكس»، أولوية لرئاسته، إذ كان إنتاج المكسيك يتراجع منذ سنوات.

وأوضح قائلا: «جادلنا بأنه من الصعب علينا خفض الإنتاج بالكمية التي طلبت منا»، مشيرا إلى أنه طُلب من المكسيك خفض 400 ألف برميل يوميا، ثم 350 ألف برميل يوميا من النفط.

وقبل التوصل للاتفاق مع الولايات المتحدة، قال لوبيز أوبرادور إن ترامب قرأ عليه قائمة بكل الدول الأخرى التي وافقت، مشيرا إلى أن المكسيك فقط هي التي رفضت.

وأضاف رئيس المكسيك أنه شرح لترامب السبب، وعندها اقترح ترامب تغطية الفجوة للمكسيك.

النمو سلبي في 2020

العالم ينفق 8 تريليونات دولار لمواجهة كورونا

قالت كريستالينا غورغييفا، مدير عام صندوق النقد الدولي، إن البلدان حول العالم اتخذت إجراءات مالية تصل إلى نحو 8 تريليونات دولار لمواجهة تداعيات فيروس كورونا.

وأضافت، في بيان رسمي، أنه بالإضافة إلى ذلك، جرى اتخاذ إجراءات نقدية كبيرة من جانب مجموعة العشرين وبلدان أخرى، لكن بات من الواضح بالفعل أن النمو العالمي سيتحول إلى معدلات سالبة حادة في عام 2020.

نمو سلبي

وأشارت إلى أنه منذ ثلاثة أشهر فقط كان الصندوق يتوقع معدلات نمو موجبة لدخل الفرد في عام 2020 في أكثر من 160 من بلداننا الأعضاء، واليوم انقلب هذا العدد رأسا على عقب، فأصبحنا نتوقع تسجيل معدلات نمو سالبة لدخل الفرد في أكثر من 170 بلدا عضوا هذا العام.

وتابعت: «نظرا لإجراءات الاحتواء الضرورية لإبطاء معدل انتشار الفيروس، بدأ الاقتصاد العالمي يتضرر بشدة. وينطبق هذا بشكل خاص على تجارة التجزئة والضيافة والنقل والسياحة. فأغلبية العمالة في معظم البلدان إما تعمل لحسابها الخاص أو في مشروعات صغيرة ومتوسطة. ومؤسسات الأعمال والعمالة هذه معرضون للخطر بشكل خاص».

البلدان الفقيرة

وأشارت إلى أن هناك مخاطر كبيرة تهدد الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل، عبر إفريقيا وأميركا اللاتينية وجزء كبير من آسيا.

وقالت إنه «نظرا لأن النظم الصحية أضعف مبدئيا في كثير من البلدان، فإنها تواجه تحديا جسيما في محاربة الفيروس في المدن ذات الكثافة السكانية العالية والأحياء الفقيرة، حيث يشكل التباعد الاجتماعي خيارا شبه مستحيل. ونظرا للموارد الأقل أصلا في هذه البلدان، فهي معرضة بصورة خطيرة لتأثير صدمات العرض والطلب الحالية والتضييق الحاد الجاري للأوضاع المالية، وقد يواجه بعضها أعباء ديون يتعذر الاستمرار في تحملها».

ويقدر صندوق النقد الاحتياجات التمويلية الخارجية لبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية بتريليونات الدولارات، وهو حجم لا تستطيع أن تتحمل تلك الدول إلا جانبا منه بمفردها، ويظل الباقي فجوة تمويلية تبلغ مئات المليارات من الدولارات، وفقا للصندوق.

وقالت غورغيفا، إن 2020 سيكون صعبا بدرجة استثنائية، «فإذا انحسرت الجائحة في النصف الثاني من العام، لتسمح بتخفيف تدابير الاحتواء تدريجيا وإعادة فتح الاقتصاد، فيفترض السيناريو الأساسي الذي وضعناه حدوث تعاف جزئي في عام 2021».

خطة من 4 نقاط

وقالت إن ما ينبغي القيام به هو خطة من أربع نقاط، أولا، الاستمرار في تدابير الاحتواء الضرورية ودعم النظم الصحية.

وأضافت أنه نظرا لأن هذه الأزمة هي جائحة صحية، فإن هزيمة الفيروس والدفاع عن صحة الناس أمران ضروريان لتعافي الاقتصاد.

وقالت إنه يتعين إعطاء أولوية للإنفاق الصحي على إجراءات الاختبار والمعدات الطبية، ودفع أجور الأطباء وفرق التمريض، والتأكد من كفاءة عمل المستشفيات والعيادات المؤقتة.

أما المحور الثاني في الخطة يتمثل في حماية المتضررين من الأفراد والشركات من خلال إجراءات كبيرة موجهة وجيدة التوقيت على مستوى المالية العامة والقطاع المالي. ويختلف هذا مع اختلاف ظروف البلدان، لكنه يتضمن تأجيل الضرائب، ودعم الأجور، والتحويلات النقدية للقطاعات الأكثر هشاشة، وتمديد تأمينات البطالة والمساعدات الاجتماعية، وتعديل ضمانات الائتمان وشروط القروض بصفة مؤقتة.

وثالث تلك المحاور تتمثل في، تخفيف الضغط عن النظام المالي وتجنب العدوى، موضحة أن البنوك عززت رؤوس أموالها وسيولتها على مدار العقد الماضي، وسوف تُختَبر صلابتها في هذه البيئة سريعة التغير.

وذكرت أن النظام المالي يواجه ضغوطا كبيرة، ويساهم التحفيز النقدي وتسهيلات السيولة بدور لا غنى عنه في هذا السياق. وتم تخفيض أسعار الفائدة في كثير من البلدان. وقامت البنوك المركزية الرئيسية بتفعيل خطوط تبادل العملات، كما أنشأت خطوطا جديدة لتخفيف الضغط عن الأسواق المالية.

ويمكن تخفيف الضغط بصورة أكبر من خلال تعزيز السيولة المتوافرة لنطاق أوسع من الاقتصادات الصاعدة. والأمر المهم أيضا أن من شأن ذلك زيادة الثقة. أما رابع تلك المحاور فهو التخطيط لمرحلة التعافي، والنظر بعناية في التوقيت المناسب الذي يبدأ فيه تخفيف القيود تدريجيا، استنادا إلى أدلة واضحة عن تراجع الوباء.

وأشارت إلى أنه سيكون من الضروري إطلاق عملية منسقة للتحفيز المالي. وحيثما ظل التضخم منخفضا وعلى درجة جيدة من الثبات، ينبغي أن تظل السياسة النقدية محتفظة بطابعها التيسيري. وينبغي عمل المزيد في البلدان التي تتمتع بقدر أكبر من الموارد وحيز أوسع للتحرك من خلال السياسات، بينما سيكون من الضروري توجيه دعم أكبر للبلدان ذات الموارد المحدودة.

الصين المتضرر الأكبر

البنك الدولي متفائل بتعليق سداد ديون الدول الأكثر فقراً

قال ديفيد مالباس رئيس البنك الدولي إنه واثق من إحراز تقدم بشأن دعوته المشتركة مع صندوق النقد الدولي لتعليق مؤقت في سداد الدول الأكثر فقرا في العالم لديونها الثنائية الرسمية.

وقال مالباس إن هذا الاقتراح سيناقشه هذا الأسبوع المسؤولون الماليون من كل من مجموعة السبع ومجموعة العشرين وتوقع حصولها على «موافقة واسعة» من قبل لجنة التنمية المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي تضم 25 عضوا . وقال في منشور على «لينكد إن» إن «فقراء العالم يتطلعون لأن يظهر المجتمع الدولي قيادة حاسمة بشأن تخفيف الديون وأنا واثق من إحراز تقدم».

وأصدر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في البداية دعوتهما لتخفيف أعباء الديون في 25 مارس.

وحصلت المبادرة على تأييد خلال الأسبوع المنصرم بما في ذلك من معهد التمويل الدولي وهي جماعة تمثل أكثر من 450 بنكا عالميا وصناديق تحوط ومؤسسات مالية أخرى.

ويدعو الاقتراح الصين والدائنين الكبار الآخرين إلى تعليق دفع دول مؤسسة التنمية الدولية الديون ابتداء من أول مايو وتخصيص موارد لها للتصدي لجائحة كورونا.

وتضم دول المؤسسة ربع سكان العالم وثلثي سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع.

وقال مالباس إن هذا الاقتراح نوقش مرتين الأسبوع الماضي خلال اجتماعات على المستوى العملي لمجموعة العشرين وسيطرح على جدول الأعمال خلال اجتماعات افتراضية تعقد على المستوى الوزاري هذا الأسبوع.

وقال مصدران مطلعان إن من المرجح أن يوافق المسؤولون الماليون في مجموعة العشرين على الاقتراح عندما يلتقون عبر الإنترنت في 15 أبريل.

وهذه القضية حساسة بشكل خاص للصين عضو مجموعة العشرين التي زادت بشكل كبير من إقراضها للدول النامية خلال العشرين عاما الماضية.

وتقول بيانات من جامعة جونز هوبكنز إن الحكومة والبنوك والشركات الصينية أقرضت أفريقيا نحو 143 مليار دولار فيما بين عامي 2000 و2017 معظمها لمشروعات بنية تحتية ضخمة. ويفوق حاليا حجم القروض التي تقدمها الصين ما يقدمه البنك الدولي في أفريقيا.

«الشيوخ الأميركي» يخفق في الاتفاق على مشروع للدعم الاقتصادي

تبادل الجمهوريون والديمقراطيون اتهامات بـ«استغلال المواطنين الذين عانوا من تفشي الفيروس التاجي من أجل طموحاتهم السياسية»

فشل مجلس الشيوخ الأمريكي في التوصل إلى اتفاق على مشروع قانون جديد لدعم اقتصاد البلاد، بهدف تخفيف التأثير الاقتصادي لجائحة كورونا على الشعب الأمريكي.

وأدت الخلافات بين الجمهوريين والديمقراطيين إلى عرقلة أعضاء في مجلس الشيوخ، مشروعين بصياغة مختلفة تقدم بهما كل من الحزبين إلى رئاسة المجلس.

وعرقل الديمقراطيون، مشروع قانون للجمهوريين، الذي قدمه لأول مرة زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ، الجمهوري ميتش ماكونيل، تضمن دعمًا إضافيًا بقيمة 250 مليار دولار للشركات الصغيرة، مؤكدين على الحاجة إلى تقديم مثل هذا الدعم للمستشفيات والحكومات المحلية.

من جانبهم عرقل أعضاء من الجمهوريين في مجلس الشيوخ، مشروع قانون تقدم به الديمقراطيون، الأمر الذي أدى إلى إلغاء الجلسة العمومية للمجلس دون توصل إلى اتفاق.

وتبادل الطرفان اتهامات بـ«استغلال المواطنين الذين عانوا من تفشي الفيروس التاجي من أجل طموحاتهم السياسية».

وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية على رأس الدول الأكثر تضرراً من جائحة كورونا، حيث بلغ عدد الوفيات فيها جراء الفيروس إلى أكثر من 16

للتغلب على التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا

منطقة اليورو تتوصل لاتفاق بشأن حزمة تحفيزية بـ540 مليار يورو

اتفقت دول الاتحاد الأوروبي، على حزمة اقتصادية تبلغ حوالي 540 مليار يورو؛ للتغلب على التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد(كوفيد19-).

وفي مؤتمر طارئ عبر الفيديو، وافق وزراء المالية في منطقة اليورو على الحزمة التحفيزية لتشمل صندوقًا مشتركًا للتأمين على العمل بقيمة 100 مليار يورو.

كما تشمل الحزمة على أداة بنك الاستثمار الأوروبي تهدف إلى توفير 200 مليار يورو من السيولة للشركات.

ويأتي ذلك بالإضافة إلى خطوط ائتمان تصل إلى 240 مليار يورو من صندوق الإنقاذ في منطقة اليورو (آلية الاستقرار الأوروبية)

ومن المنتظر أن تساهم هذه الاتفاقية المقترحة في تقليل بعض المخاوف من أن الكتلة كانت غير قادرة على الاتحاد خلف استراتيجية مشتركة عندما كانت هناك حاجة ماسة إليها. ومع ذلك، لا تزال الحزمة التحفيزية تحتاج لتوقيع القادة الأسبوع المقبل. وطغت أزمة كورونا على أوروبا، حيث عانت القارة أكثر من 65 بالمائة من الوفيات في جميع أنحاء العالم.

ديون الصين تتراكم.. إقراض مصرفي جديد بـ4.5 مليار دولار

رتفع الإقراض المصرفي الجديد في الصين بقوة إلى 2.85 تريليون يوان (4.5 مليار دولار) في مارس، إذ بلغ إجمالي الإنفاق الاجتماعي مستوى قياسيا، حيث ضخ البنك المركزي المزيد من السيولة وخفض تكاليف التمويل لدعم الاقتصاد المبتلى بفيروس كورونا.

وتعهد صانعو السياسات في الصين بمكافحة أثر الجائحة التي يبدو أنها دفعت ثاني أكبر اقتصاد في العالم صوب أول انكماش فصلي في 30 عاماً على الأقل.

وتجاوزت القروض الجديدة في مارس توقعات السوق البالغة 1.8 تريليون يوان، وبلغت أكثر من ثلاثة أمثال مستواها في فبراير البالغ 905.7 مليار يوان.

وأظهرت بيانات من بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) اليوم الجمعة، أن ذلك دفع الإقراض المصرفي في الربع الأول إلى مستوى قياسي عند 7.1 تريليون يوان، ليتفوق على ذروة سابقة قدرها 5.81 تريليون يوان في الربع الأول من 2019.

وقال روان جيان هونغ رئيس إدارة الإحصاء لدى بنك الشعب الصيني للصحافيين في إيجاز صحافي، إن الإقراض القياسي يرجع إلى سياسات تحفيز حكومية متنوعة في الربع الأول ساعدت على إبقاء السيولة في حالة «معقولة ووفيرة».